

الادخار القومي ومحدداته في الاقتصاد الليبي

(دراسة تطبيقية للفترة 1990-2015)

د. سامي عمر ساسي*

د. يوسف يظف مسعود**

المخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى قياس وتحديد اتجاه مسار وطبيعة أبرز المتغيرات الاقتصادية وأكثرها فاعلية في التأثير على سلوك المدخرات المحلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2015، وذلك بالاعتماد على أسلوب التحليل الكمي القياسي المتمثل في: اختبارات جذور الوحدة، واختبارات السببية لجرانجر، بالإضافة إلى نموذج الانحدار الذاتي. وقد خلصت النتائج إلى غياب أي نوع من العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات قيد الدراسة، كما أظهرت نتائج اختبارات السببية وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين "Ns" من جهة و "Yd" و "PY" من جهة ثانية، وعلاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من "Rir" نحو "Ns". كذلك أفادت نتائج التحليل قصير الأجل بارتباط متغير "Ns" بعلاقة عكسية الاتجاه مع متغير "Py" ومتغير "Rir" وأن المتغير "Rir" هو الأكثر تأثيراً في حجم المدخرات المحلية يليه المتغير "Py"، وغياب أي أثر ذات أهمية إحصائية للمتغير "Yd" في المتغير "Ns" في الأجل القصير.

الكلمات الدالة: حجم المدخرات المحلية، نسبة الإعالة العمرية، سكون السلاسل الزمنية، نموذج الانحدار الذاتي.

*- محاضر بعلم الاقتصاد salahsasi67@yahoo.com

**- أستاذ مساعد بعلم الاقتصاد Dr.yusef@yahoo.com

مقدمة:

تعاني اقتصادات الدول النامية التي من بينها الاقتصاد الليبي من فجوة الموارد المحلية، رغم تمتعها بموارد طبيعية متنوعة، إلا أن حجم ونوعية استغلال هذه الموارد ما زال ضعيفا، وأقل من المستوى الذي يمكن أن يفى بمتطلبات تمويل المشروعات الاستثمارية، التي يمكن أن تولد دخلا يقود إلى استمرار النمو واستقرار النشاط الاقتصادي. وفي ظل سعي هذه الدول لدفع عجلة التنمية وضمان استمرارها، التمس معظمها أهمية المدخرات المحلية باعتبارها من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في توفير قدر من المال لتمويل الاستثمارات المحلية، قصد تعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، حيث يتفق معظم الاقتصاديين على أن غالبية الدول التي تمتعت مجتمعاتها بارتفاع نسبة الادخار المحلي من دخلها المحلي، وارتفاع معدلات الادخار فيها، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لذلك فإن تحديد العوامل التي تقف وراء تفاوت معدلات نمو الادخار في مختلف الدول وعبر الأزمنة المختلفة يعتبر الأساس لصنع السياسات الملائمة لتعبئة المدخرات المحلية ومن ثم توجيهها نحو الاتجاه الاستثماري الصحيح. كذلك يرى بعض الاقتصاديين ضرورة اعتماد الدول النامية بصفة أساسية على مواردها الذاتية في تمويل عملية التنمية، وذلك لتفادي السلبيات التي يمكن أن تتجم على استخدام المصادر الخارجية للتمويل، حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق رسم سياسات اقتصادية فعالة يمكن من خلالها رفع معدلات نمو الادخار المحلي، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار التي تقود بدورها إلى النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب تحديد العوامل المؤثرة في الادخار المحلي.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي شأنه شأن معظم اقتصادات الدول النامية والعربية منها على وجه الخصوص من اختلالات هيكلية عميقة تحول دون تنميته وتطوره، أحد هذه الاختلالات ما يسمى بفجوة الموارد المحلية المتمثلة في قصور المدخرات المحلية المتاحة، وعدم قدرتها على تغطية الاستثمارات المحلية بالشكل الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي. فمن خلال النظر إلى الواقع الادخاري في الاقتصاد الليبي، يلاحظ تذبذب كبير في رصيد المدخرات المحلية، حيث ارتفعت من 54461.1 مليون دينار عام 2007 لتبلغ نحو 70188.7 مليون دينار عام 2008 ثم انخفضت إلى حوالي 63255.1 مليون دينار عام 2009 لتعاود الارتفاع مرة أخرى إلى نحو 63255.1 مليون دينار عام 2010، لتتخف من جديد إلى 16257.9 مليون دينار عام 2011، ثم عاودت الارتفاع عام 2012 مسجلة نحو 64818.1 مليون دينار دينار(وزارة التخطيط، 2014). الأمر الذي يتطلب تحديد العوامل المسببة لهذه التذبذبات في حجم الادخار المحلي.

تأسيساً على ما تقدم يبرز التساؤل التالي: ما هي أبرز المتغيرات الاقتصادية وأكثرها فاعلية في التأثير على حجم المدخرات المحلية في الاقتصاد الليبي؟ وما طبيعة واتجاه هذا التأثير؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعاً على قدر كبير من الأهمية في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى كونها محاولة لمعرفة أكثر العوامل الاقتصادية تفسيراً للتغيرات التي تحدث في سلوك حجم المدخرات المحلية، فضلاً عن قياس مدى تأثير هذه المتغيرات، وتحديد نمط وطبيعة اتجاهاتها، علاوة على إثراء

المكتبة الليبية بالأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وإثارة بعض النقاط أمام الباحثين للدراسة والبحث. وأخير الخروج بحزمة من المقترحات والنتائج، التي قد تُعين متخذ القرار وصناع السياسات الاقتصادية على رسم سياسات ووضع خطط اقتصادية من شأنها أن تعمل على رفع معدلات الادخار المحلي واستقراره في الاقتصاد الليبي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى قياس وتحديد أبرز المتغيرات الاقتصادية، وأكثرها فاعلية في شرح سلوك حجم المدخرات المحلية. بالإضافة إلى التعرف على نمط وطبيعة اتجاه العلاقة بين حجم الادخار المحلي والمتغيرات الاقتصادية المفسرة لها.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة، تركز الدراسة على فرضية مفادها: يتأثر حجم المدخرات المحلية طرديا بالدخل القومي المتاح، وسعر الفائدة على ودائع الادخار، وعجز أو فائض الموازنة العامة ودرجة تطور النظام المالي. وعكسيا بنسبة الإعالة العمرية، ومعدلات التضخم. وتعد نسبة الإعالة العمرية والدخل القومي المتاح أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا في حجم المدخرات المحلية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على قياس محددات الادخار القومي في الاقتصاد الليبي لتغطي الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 إلى عام 2015.

منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد على استخدام أساليب التحليل الكمي القياسي، المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة، ومنهجية التكامل المشترك. بالإضافة إلى اختبارات السببية

لجرانجر، فضلا عن تقدير العلاقة في الأجل القصير باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).
الدراسات السابقة:

أشارت الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دالة الادخار المحلي بالبحث والدراسة، إلى أن معدل النمو الاقتصادي يعد أحد المتغيرات الرئيسية في تفسير التغيرات التي تطرأ على سلوك حجم المدخرات المحلية، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات وجود أثر إيجابي قوي وذات دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي في دالة الادخار المحلي، مما يعني أنه كلما تحسنت معدلات النمو الاقتصادي ازدادت حجم المدخرات المحلية (Ogbokor et. al., 2014; Epaphar, 2014; Jilani et. al., 2013; Ndirangu et. al., 2015; Johanson, 2015; Ayalew, 2013; Khan et. al., 2016). وهذا ما أكدته نتائج التحليل الإحصائي في الدراسة التي أعدها "Adewuyi" عن محددات الادخار المحلي الإجمالي في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعروفة باسم "ECOWAS"، حيث أظهرت أن استجابة حجم الادخار المحلي الإجمالي في دول هذه المجموعة للتغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي محدودة لكنها موجبة التأثير (Adewuyi et. al., 2010). بينما أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها "Aric"، لتحديد العوامل المؤثرة في حجم المدخرات المحلية في ثلاثة عشر بلدا من بلدان الشرق الأوسط ضمت كل من (تركيا، مصر، إيران، العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، إسرائيل، لبنان، الأردن، سلطنة عُمان، الكويت، قطر والبحرين)، وجود ارتباط سلبي بين معدل النمو الاقتصادي وحجم المدخرات المحلية في هذه الدول. وأن أي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بنسبة

1% ستفضي إلى انخفاض في حجم المدخرات المحلية في هذه الدول بنسبة 11% (Aric, 2015). في حين فندت نتائج الدراسة التي أجراها "Kudaisi" حول محددات الادخار المحلي في بلدان غرب إفريقيا خلال الفترة 1980-2006 وجود أي أثر لمعدلات النمو الاقتصادي يمكن أن يفسر التغيرات التي تطرأ على سلوك حجم المدخرات المحلية في هذه البلدان خلال فترة الدراسة (Kudaisi, 2013). واتفقت مع هذه النتيجة، نتائج دراسة أجريت على الاقتصاد الباكستاني باستخدام بيانات سنوية امتدت من 1980-2010، حيث بينت غياب أي أثر لمتغير معدل النمو الاقتصادي في حجم المدخرات المحلية (Aleem et. al., 2015).

وبالنسبة لأهمية نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كعامل مفسر للتقلبات التي تحصل في حجم المدخرات المحلية، فقد أجمعت بعض الدراسات على هذه الأهمية، من هذه الدراسات نذكر دراسة كل من "Kwakwa" و "Ayalew"، اللتان توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية التأثير بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم المدخرات المحلية (Ayaiew, 2013). وخلصت أيضا إلى النتيجة ذاتها، دراسة أعدت حول العوامل المحددة للادخار في بلدان التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي، والتي تضم ستة عشر دولة عضوا بالايك "APEC" هي: أستراليا وبروناي دار السلام وكندا واندونيسيا واليابان وماليزيا والفلبين ونيوزيلندا وتايلاند، الولايات المتحدة والصين والمكسيك وتشيلي وبيرو والاتحاد الروسي وفيتنام، حيث أفادت نتائج هذه الدراسة بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل إيجابي في حجم المدخرات المحلية في هذه الدول، وأن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% ستفضي إلى زيادة قدرها 32% تقريبا في حجم المدخرات المحلية (Aric, 2015) وانسجمت

هذه النتيجة، مع نتائج دراسة أجراها "Mualley" لتحديد محددات الادخار في مجموعة من البلدان الأفريقية للفترة 1990-1999، حيث كشفت عن وجود علاقة طردية الأثر تربط بين حجم المدخرات المحلية في هذه البلدان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Mualley, 2011). كما اتفقت جزئياً مع هذه النتيجة، نتائج دراسة أجراها "Narayan" على محددات الادخار المحلي في سلطنة عمان، حيث أكدت على وجود علاقة إيجابية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم المدخرات المحلية، إلا أن هذه العلاقة يقتصر تأثيرها على المدى القصير فقط (Narayan et. al., 2005).

من جهة ثانية وجدت بعض الدراسات السابقة، أن التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له أثر سلبي على معدل المدخرات المحلية، حيث برهنت دراسة (Kudaisi, 2013)، بأن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستجعل الناس يميلون إلى الاحتفاظ بنسبة أقل من نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤثر سلباً على حجم المدخرات المحلية في بلدان غرب إفريقيا. ويمكن أن يعزى ذلك إلى ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي، وضعف كفاءة المؤسسات المالية وانعدام ثقة الناس فيها في البلدان محل الدراسة (Kudaisi, 2013). وتشابهت مع هذه النتيجة، نتائج دراسة أعدت على اقتصادات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، حيث أسفرت نتائجها عن وجود تأثير سلبي قوي لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حجم المدخرات المحلية في هذه الدول. ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات الفقر في معظم بلدان المجموعة (Adewuyi et. al., 2010). وفي ذات السياق خلص "Ahmad" في دراسته إلى النتائج نفسها، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن حجم المدخرات المحلية يتأثر عكسيا بالتغيرات التي

تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الباكستاني (Ahmad et. al., 2013). ووافق "Khan" على هذه النتيجة، حيث أظهرت نتائج دراسته أن نصيب الفرد من الدخل يرتبط بعلاقة عكسية و قوية التأثير مع نسبة المدخرات المحلية في ماليزيا (Khan et. al., 2010).

أما بخصوص معدل التضخم، وقدرته على التأثير في حجم المدخرات المحلية. فتؤكد بعض الدراسات على أن معدل التضخم يعد من ضمن العوامل الرئيسية في التأثير على حجم المدخرات المحلية، حيث أسفرت نتائج عدة دراسات عن وجود أثر طردي بالغ الأهمية لمعدلات التضخم في حجم المدخرات المحلية، مما يعني أن زيادة معدلات التضخم تقود إلى زيادة معدلات الادخار المحلي، وذلك بدافع الحيطة التي تتولد لدى الناس، مما يدفعهم لتوفير جزء أكبر من دخلهم (العرييد وكنيفاتي، 2014؛ ووافق Jain et. al., 2014; Ogbokor et. al., 2014). وأشارت أيضا النتائج التي توصل إليها "Ndirangu" إلى وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم و حجم المدخرات المحلية في الاقتصاد الكيني، حيث إن الزيادة في معدلات التضخم بنسبة 1% ستزيد من معدلات الادخار بنسبة 22% تقريبا (Ndirangu et. al., 2015). وفي ذات الاتجاه كشفت دراسة "Jain" عن ارتباط حجم المدخرات المحلية مع معدلات التضخم بعلاقة إيجابية الأثر (Jain et. al., 2014). أيضا أثبتت دراسة أجريت لتقدير دالة الادخار في السودان للفترة 1980-2013، أن معدلات التضخم للسنة السابقة والسنتين السابقتين تؤثر بشكل إيجابي في حجم الادخار المحلي للعام الحالي (يونس، 2016). أما دراسة "Kudaisi" ودراسة "Aric" فقد خلصت نتائجهما إلى وجود علاقة طردية محدودة لمتغير معدل التضخم في التأثير على سلوك حجم المدخرات المحلية (Kudaisi,

(Aric, 2015; 2013). في حين أفصح طيف آخر من الدراسات السابقة، عن وجود أثر عكسي قوي لمعدلات التضخم في حجم المدخرات المحلية. مما يعني أن ارتفاع معدلات التضخم، سيؤدي إلى تراجع في معدلات الادخار المحلي، نتيجة تآكل القوة الشرائية للنقود، مما يتسبب في فقدان الثقة في العملة المحلية ومن ثم زيادة التفضيل السلعي لدى الأفراد على التفضيل النقدي (Khan et. al., 2010; Adewuyi et. al., 2010; Jilani et. al., 2013; Aleemi et. al., 2015; al., 2010; والرشيد، 2014). كذلك أفادت نتائج دراسة على الاقتصاد الأثيوبي باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2010، بأن حجم المدخرات المحلية تستجيب بشكل عكسي للتغيرات التي تطرأ على معدلات التضخم (Ayalew, 2013). وعززت هذه النتيجة، النتائج التي توصلت إليها كل من دراسة "Johnson" ودراسة "Ahmad"، اللتان أظهرتا وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم المدخرات المحلية، أي أن ارتفاع معدلات التضخم ستعمل على تخفيض حجم المدخرات المحلية والعكس (Ahmad et. al., 2015, Johnson, 2013). وأيدت جزئياً هذه النتيجة، ما توصل إليه "Khan" في دراسته، حيث وجد أن لمعدلات التضخم أثر سلبي ذو دلالة إحصائية في حجم المدخرات المحلية على المدى الطويل، إلا أن هذا الأثر يختفي على المدى القصير (Khan et. al., 2016). بينما نفت دراسة "Aric" وجود أي دور لمعدل التضخم في تحديد حجم المدخرات المحلية (Aric, 2015).

وحول العلاقة بين سعر الفائدة وأهمية دوره في تحديد حجم المدخرات المحلية، فقد أسفرت نتائج بعض الدراسات السابقة عن وجود تأثير قوي لسعر الفائدة في سلوك حجم المدخرات المحلية، حيث بينت نتائج دراسة (Johnson, 2015) أن سلوك حجم المدخرات المحلية يتأثر تأثيراً طردياً بالتغيرات التي تحدث في أسعار

الفائدة على الودائع في الاقتصاد النيجيري، مما يعني أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع زاد حجم المدخرات المحلية والعكس صحيح. ودعمت هذه النتيجة، نتائج الدراسة التي أجراها "يونس" لتقدير دالة الإدخار في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1980-2013، حيث أكدت على وجود علاقة ارتباط طردي التأثير بين معدل سعر الفائدة وحجم المدخرات المحلية. ويعزو ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد السوداني (يونس، 2016). وفي نفس الإطار أظهرت نتائج دراسة "Khan" أن زيادة حجم المدخرات في بنغلاديش يعتمد بشكل كبير على الزيادة التي تحدث في معدل سعر الفائدة على الودائع المصرفية (Khan et. al., 2016). كما خلص أيضا (Jain et. al., 2014) في دراسته، إلى أن رفع معدلات الفائدة على الودائع المصرفية في الهند، ساهمت بشكل إيجابي ومتواضع في زيادة معدلات الإدخار المحلي. ويبدو أن السبب في ذلك يعود لمزاحمة الإدخار الخاص للإدخار العام. أما "Khan" فقد وجد أن الزيادة في أسعار الفائدة على الودائع المصرفية سيكون لها آثار إيجابية في المدخرات المحلية على المدى الطويل في الاقتصاد الماليزي، إلا أن هذه الآثار ستتحول إلى آثار سلبية على المدى القصير (Khan et. al., 2010).

بينما أظهر طيف من الدراسات السابقة، أن حجم المدخرات المحلية يرتبط عكسيا مع معدل سعر الفائدة، حيث أفصحت نتائج دراسة أعدت لتحديد العوامل المؤثرة على المدخرات الوطنية في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1980-2010، عن ارتباط معامل سعر الفائدة سلبا بحجم الإدخار المحلي وأن الزيادة في سعر الفائدة — 1% سيترتب عنه انخفاض في حجم المدخرات المحلية بـ 0.0155% (Aleemi et. al., 2015). وهي تقريبا النتيجة ذاتها التي خلصت إليها دراسة "Kwakwa" ودراسة "Jilani" والتي بينت نتائجهما أن مسار حجم

المدخرات المحلية يتغير في عكس اتجاه تغير معدل سعر الفائدة على الودائع (Kwakwa, 2016; Jilani et. al., 2013). ولم تختلف نتائج الدراستين السابقتين، عن النتائج التي توصلت إليها دراسة (Adewuyi et. al., 2010)، حيث كشفت عن وجود أثر سلبي قوي وذو أهمية من الناحية الإحصائية لمعامل سعر الفائدة على الودائع في إجمالي الادخار المحلي. وهي نفس النتيجة تقريبا التي توصلت إليها دراسة استهدفت تحديد دور سعر الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، حيث أفادت بأن الادخار المحلي يرتبط بعلاقة عكسية التأثير مع سعر الفائدة، وإن تخفيض سعر الفائدة بوحدة واحدة سيجتنب عنه زيادة الادخار المحلي بمقدار 0.05. ويعزو ذلك إلى أن الجزائر بلد إسلامي ولا يتعامل بالربا، مما جعل دور سعر الفائدة لا يساهم بدرجة كبيرة في الادخار، أو يكاد يكون معدوم (وهيبة، 2015). وفي الاتجاه نفسه، أسفرت نتائج دراسة "Ayalew" عن وجود أثر عكسي لمعدلات أسعار الفائدة في حجم المدخرات المحلية على المدى القصير، إلا أن هذا الأثر يختفي على المدى الطويل (Ayalew, 2013). وانسجمت بشكل جزئي نتائج الدراسة سالفة الذكر مع النتائج التي أفصحت عنها دراسة (Kudaisi, 2013)، حيث وجدت بأن حجم المدخرات المحلية تتأثر بشكل سلبي مع التغيرات التي تحصل في معدلات أسعار الفائدة، إلا أن هذا الأثر يظل محدود وضعيف جدا. أما "Ogbokor" و"Epaphar" و"Qualley" و"Ndirangu" فقد بينت النتائج التقديرية لدراساتهم، غياب أي نوع من العلاقة بين حجم المدخرات المحلية وسعر الفائدة (Ogbokor et. al., 2014; Epaphar, 2014; Qualley, 2011; & Ndirangu et. al, 2015).

تتأثر حجم المدخرات المحلية تأثيراً إيجابياً بالتغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الدخل المتاح، وهذا ما أشارت إليه نتائج طائفة من الدراسات السابقة، حيث برهنت نتائج دراسة "Epaphra" على أن نصيب الفرد من الدخل المتاح يمارس دوراً إيجابياً وهاماً من الناحية الإحصائية في تحديد معدلات الادخار المحلي (Epaphra, 2014). وتوصلت إلى النتيجة نفسها دراسة "الحرازين"، حيث بينت أن هناك علاقة طردية الأثر تربط بين نصيب الفرد من الدخل المتاح وحجم المدخرات المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، وأن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح بمقدار دولار واحد، سيؤدي إلى زيادة في الادخار بمقدار 3.31 دولار (الحرازين، 2015). وهذا ما رشح عن عدة دراسات استهدفت تقدير دالة الادخار في الاقتصاد السوداني، حيث أوضحت أن حجم المدخرات المحلية يتأثر طردياً وبشكل كبير بالتغيرات التي تحصل في معدلات نصيب الفرد من الدخل المتاح، وأن الدخل المتاح يعد من أكثر العوامل تأثيراً على الادخار المحلي في السودان (يونس، 2016؛ أحمد، 2010؛ بركه، 2010). ودعمت جزئياً نتائج الدراسات أنفة الذكر، نتائج دراسة "الرشيد" التي استهدفت هي الأخرى التعرف على محددات السلوك الادخاري في الاقتصاد السوداني باستخدام بيانات سنوية امتدت للفترة 1982-2011، حيث أظهرت أن هناك أثر موجب للدخل المتاح في معدلات الادخار المحلي على المدى البعيد، يبدأ أن هذا الأثر سيتحول إلى أثر سالب على المدى القريب، ويعزى ذلك إلى أن الزيادة في الدخل قد تكون زيادة اسمية (خداع النقود) وليست حقيقية بسبب أثر ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد السوداني (الرشيد، 2014).

كما برهنت نتائج بعض الدراسات السابقة على وجود علاقة عكسية التأثير تربط بين حجم المدخرات المحلية ونصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح، من بين

هذه الدراسات، كانت دراسة "العرييد وكنيفاتي" التي خلصت نتائجها إلى وجود علاقة ذات أثر عكسي يربط بين حجم المدخرات المحلية والدخل المتاح. ويعزى ذلك إلى أن زيادة الدخل قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض. هذا يعني أن الدخل القومي عقيم الادخار لأنه دون الحد الأدنى الطبيعي، أي أن الاستهلاك أكبر من الدخل، مما يؤدي إلى الادخار السالب لتغطية الفرق بين الدخل والاستهلاك (العرييد وكنيفاتي، 2013).

وفيما يتعلق بمتغير معدل الإعالة العمرية للسكان وأثره على معدلات الادخار المحلي، فقد اتفقت عدد من الدراسات السابقة على وجود أثر عكسي الاتجاه يربط بين حجم المدخرات المحلية ونسبة سن المعالين اقتصاديا. وهذا ما كشفت عنه دراسة أجريت للتحقق من المحددات الرئيسية للادخار الوطني في الاقتصاد الغاني للفترة 1975-2088، حيث أوضحت نتائجها أن نسبة عدد المعالين سيكون لها أثر عكسي الاتجاه مع حجم المدخرات المحلية. وقد يكون السبب في ذلك إلى زيادة مستوى إنفاق الفرد نتيجة تزايد عدد المعالين في الأسرة الواحدة، وهذا من شأنه أن يقلل من الدخل المتاح للصرف مما يترتب عنه في نهاية المطاف تآكل المدخرات (Kwakwa, 2016). أيضا أفادت نتائج دراسة قام بها "Mualley" لفحص طبيعة استجابة المدخرات المحلية في مجموعة من البلدان الأفريقية لمحدداتها خلال الفترة 1990-1999، بأن حجم المدخرات المحلية يستجيب عكسيا للتغيرات التي تحدث في نسبة الإعالة العمرية (Mualley, 2011). ولم تشد نتائج الدراستين السابقتين، عن النتائج التي توصلت إليها دراسة بحثت في تأثير العوامل الاقتصادية على المدخرات المحلية في كينيا خلال الفترة 1970-2013، حيث أشارت إلى وجود علاقة عكسية الأثر بين حجم المدخرات المحلية ونسبة الإعالة العمرية. وأن متغير نسبة الإعالة العمرية يعد

من المتغيرات الهامة في تحديد حجم المدخرات المحلية، حيث أظهرت أن الزيادة في نسبة عدد المعالين عمريا بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض في حجم المدخرات المحلية بـ 0.36 تقريبا (Ndirangu et. al., 2015). ووجدت دراسة "Khan" بأن هناك علاقة موجبة الأثر بين نسبة الإعالة العمرية ومعدل الادخار على المدى القصير، بيذا أن هذه العلاقة ستؤول إلى سلبية الأثر على المدى الطويل. وقد يكون السبب في ذلك أن نظام المعاشات التقاعدية المنظم تنظيميا جيدا في ماليزيا، مما يجعل من هذه الفئة العمرية قادرة على الوفاء بجميع متطلباتها المعيشية على المدى القصير. ولكن على المدى البعيد سيتحول هذا الأثر إلى اثر سلبي، نظرا لطول الفترة التي يعيشها هؤلاء المتقاعدين، مما يؤدي إلى انعدام الدخل في الأجل الطويل (Khan et. al., 2010).

في حين أظهرت نتائج دراسة "Aric"، أن ارتفاع نسبة عدد سن المعالين اقتصاديا أثر بشكل إيجابي في حجم المدخرات المحلية في بلدان مجموعة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي، وأن زيادة عدد سن المعالين كنسبة مئوية من عدد السكان في سن العمل بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة قدرها 2.72% في حجم المدخرات. ويعزو ذلك إلى تشجيع الآباء لأبنائهم الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم 15 سنة في هذه البلدان على ممارسة العمل بهدف مساعدة أسرهم ذات الدخل المنخفض على المعيشة (Aric, 2015). وآزت بشكل جزئي نتيجة الدراسة السابقة، نتائج دراسة "Adewuyi"، حيث أثبتت أن متغير نسبة عدد المعالين عمريا له تأثير إيجابي ولكنه ضئيل على الادخار المحلي الإجمالي (Adewuyi et. al., 2010). أما دراسة "Kudaisi" ودراسة "Aric" فقد أوضحت نتائج دراستهما فشل معامل

الإعالة العمرية في شرح التحركات التي تحدث في سلوك حجم المدخرات المحلية. (Kudaisi, 2013; & Aric, 2015).

أما بالنسبة لأثر درجة التطور المالي على حجم المدخرات المحلية. فترى عدة دراسات سابقة أن درجة التطور المالي، لها تأثيرا هاما على حجم المدخرات المحلية، حيث أثبتت دراسة "Aric" أن درجة التطور المالي في دول الشرق الأوسط يؤثر سلبا على المدخرات المحلية، وإن زيادة درجة التطور المالي بنسبة 1% ستؤدي إلى حدوث تآكل في حجم المدخرات المحلية بنسبة 0.13% تقريبا. كذلك توصلت إلى النتيجة ذاتها، دراسة على اقتصادات بلدان التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي، حيث أوضحت أن أي تغير إيجابي في تطور النظام المالي سيكون له تأثير سلبي مباشر على حجم المدخرات المحلية في هذه البلدان (Aric, 2015). وهي تقريبا النتيجة نفسها التي خلصت إليها دراسة (Adewuyi et. al., 2010)، حيث بينت أن الادخار المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة ذات أثر سلبي قوي مع درجة تطور النظام المالي. بينما أشارت دراسة "الرشيد" إلى أن الادخار يعتمد بشكل كبير على درجة التطور المالي في الأجل القصير، حيث يرتبط الادخار بعلاقة ذات أثر طردي هام مع حجم المدخرات المحلية، إلا أن هذا الأثر يخفت على المدى البعيد (الرشيد، 2014). في حين أظهرت النتائج التي توصلت إليها دراستي "Kudaisi" و "Ogbokor" إلى أن معامل تطور النظام المالي ليس له أهمية من الناحية الإحصائية في التأثير على الادخار المحلي الإجمالي، وقد يكون ذلك نتيجة أن درجة تطور النظام المالي ليست كافية لزيادة المدخرات المحلية بسبب عدم الثقة في مؤسسات النظام المالي وضعف الوعي الادخاري لدى الناس (Kudaisi, 2013; & Ogbokor et. al., 2014).

وفي سياق آخر، ركزت بعض الدراسات على الدور الذي يمكن تمارسه عجز الموازنة العامة في التأثير على حجم المدخرات المحلية من بين هذه الدراسات دراسة "Jilani" التي خلصت نتائجها إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المدخرات المحلية وعجز الموازنة ويرجح أن يكون السبب في ذلك يعود إلى أن العجز المالي ناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي) عن الإيرادات، مما قد يعزز من النمو الاقتصادي ويقلل من الفقر الأمر الذي ينتج عنه زيادة في المدخرات (Jilani et. al., 2013). وتطابقت نتائج هذه الدراسة، مع نتائج دراسة "Adewuyi" حيث أظهرت أن العجز في الموازنة العامة له أثر إيجابي هاماً ومقبول من الناحية الإحصائية في حجم المدخرات المحلية، وإن أي تغيير في مقدار العجز بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير حجم المدخرات المحلية في نفس الاتجاه بنسبة 45.5% (Adewuyi et. al., 2010). وأدرجت دراسات أخرى متغير الإنفاق الحكومي كعامل مؤثر في حجم المدخرات المحلية، حيث أشارت دراسة كل من "Aric" و "Aleemi" إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤثر سلباً على حجم المدخرات المحلية (Aleemi et. al., 2015; AricK., 2015). كذلك أدرج في بعض الدراسات الأخرى، متغير معدلات التبادل التجاري كمتغير تفسيري للتغيرات التي تحصل في معدلات الادخار المحلي، حيث تشير نتائج دراسة "Kwakwa" إلى ارتباط معدلات الادخار المحلي بعلاقة إيجابية وقوية التأثير مع معدلات التبادل التجاري على المدى القصير، ولكنه محدود على المدى البعيد (Kwakwa, 2016)، بينما أفصحت نتائج دراسة "Kudaisi" عن عدم وجود أي نوع من العلاقة يربط بين معدل التبادل التجاري وحجم المدخرات المحلية (Kudaisi, 2013).

يتضح من خلال هذا العرض للدراسات السابقة بأن العوامل الاقتصادية المحددة لدالة الادخار، لا تزال غير محسومة، مما يجعلها من المواضيع التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث من قبل الباحثين، والمهتمين بشؤون الحياة الاقتصادية، حيث يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة، أنها لم تكن متفقة على عوامل أو متغيرات معينة كمحددات رئيسة لدالة الادخار المحلي من دون غيرها، حيث كان بعض هذه المتغيرات معنوية في بعض الدراسات، وغير معنوي في بعضها الآخر، وإن تأثير هذه المتغيرات يختلف من اقتصاد إلى آخر في الدول محل الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى اختلاف خصائص وطبيعة الاقتصاد والمناخ السياسي من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى اختلاف المنهجية المتبعة في كل دراسة، فضلا عن اختلاف الفترة الزمنية التي غطت كل دراسة من الدراسات السابقة.

وصف النموذج القياسي:

لوحظ أن الدراسات السابقة تضمنت العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تم استخدامها كمتغيرات تفسيرية لتفسير سلوك حجم المدخرات المحلية. وإن هذه المتغيرات قد اختلفت بين دراسة وأخرى، وذلك حسب المنهجية المتبعة في الدراسة، وطبيعة وخصائص الاقتصاد، والظروف السياسية في الدول محل الدراسة. وعلى هذا الأساس تم حصر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يرى الباحثان أنها قد تؤثر في سلوك حجم المدخرات المحلية في الاقتصاد الليبي. وعليه تم صياغة نموذج الدراسة وفقا للصياغة التالية:

$$Ns = f(Yd, Rir, Inf, Bd, Py, Dm) \quad (1)$$

$$\sum_s^N = \beta_0 + \beta_1 \sum Yd + \beta_2 \sum Rir + \beta_3 \sum Inf + \beta_4 \sum Bd + \beta_5 \sum Py + \beta_6 \sum Dm + U_t \quad (2)$$

حيث إن: N_s : حجم المدخرات المحلية، Y_d : الدخل القومي المتاح، Rir : معدل سعر الفائدة على ودائع الادخار، Inf : معدل التضخم، Bd : عجز أو فائض الموازنة العامة، Py : نسبة الإعالة العمرية. وتحسب بقسمة عدد إجمالي السكان على عدد السكان في سن العمل، D_m : درجة تطور النظام المالي. ويحسب بقسمة عرض النقود بالمعنى الواسع على الناتج المحلي الإجمالي.

تقدير النموذج القياسي:

- اختبار العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة "Granger Causality Tests":

استناداً إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة (أنظر ملحق 1 و 2) التي أظهرت أن متغيرات الدراسة ساكنة عند رتب تكامل مختلفة، عليه تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي (VAR) لتقدير العلاقة في الأجل القصير. ولكي يتم ذلك لابد من تحديد اتجاه العلاقة الحركية بين حجم المدخرات المحلية (N_s) كمتغير تابع، وباقي المتغيرات التفسيرية، لذلك تم استخدام اختبار العلاقة السببية وفقاً لأسلوب جرانجر. والتي كشفت نتائجه عن وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين حجم المدخرات المحلية والدخل القومي المتاح، أي أن كل منهم يؤثر في الآخر، كما أشارت نتائج الاختبار أيضاً إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدل سعر الفائدة على ودائع الادخار نحو حجم المدخرات المحلية، أي أن معدل سعر الفائدة يؤثر في حجم المدخرات المحلية، كذلك أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين نسبة الإعالة العمرية وحجم المدخرات المحلية، مما يعني أن كل منهم يؤثر في الآخر. ويعرض الجدول (1) نتائج هذا الاختبار.

جدول (1) يوضح اختبار العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs.	F-Statistic	Probability
Yd does not Granger Cause Ns	25	8.34584	0.0085
Ns does not Granger Cause Yd		7.92782	0.0101
Rir does not Granger Cause Ns	25	6.93626	0.0152
Ns does not Granger Cause Rir		03.81357	0.0637
Inf does not Granger Cause Ns	25	0.00044	0.9834
Ns does not Granger Cause Inf		0.64431	0.4307
Bd does not Granger Cause Ns	25	0.53161	0.4736
Ns does not Granger Cause Bd		0.08107	0.7785
Py does not Granger Cause Ns	25	6.72690	0.0166
Ns does not Granger Cause Py		24.4889	6.E-05
Dm does not Granger Cause Ns	25	1.17394	0.2903
Ns does not Granger Cause Dm		3.26244	0.0846

- تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج (VAR):

طالما أن نتائج اختباري ديكي فالر المعدل (ADF) واختبار (P-PT)، أفصحت عن استقرار متغيرات نموذج الدراسة عند رتب مختلفة. وبعد التأكد من اتجاه العلاقة في المدى القصير، وفقا لنتائج اختبارات السببية لانجل - جرانجر. فإنه بالإمكان تقدير العلاقة في المدى القصير بين حجم المدخرات المحلية والمتغيرات المؤثرة فيه باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression). وبإجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج التالية:

$$\begin{aligned} \sum Ns = & - 0.298413_{0.7803} \sum Ns_{-1} + 0.197364_{0.8426} \sum Yd_{-1} - \\ & 7445.221_{0.0108} \sum Rir - 1062.033_{0.0514} \sum Py_{(-1)} + \\ & 113481.3_{0.0331} \end{aligned} \quad (3)$$

تفيد نتائج التقدير في المدى القصير عن عدم قدرة حجم المدخرات المحلية للعام الماضي "Ns₋₁" على تفسير التغيرات التي تحصل في حجم المدخرات المحلية

للعام الحالي "Ns". كما أسفرت أيضاً نتائج التحليل في المدى القصير، عن عدم أهمية الدخل القومي المتاح للسنة الماضية "Yd₁" من الناحية الإحصائية في التأثير على حجم المدخرات المحلية للعام الحالي "Ns".

كذلك أشارت نتائج التقدير في المدى القصير، إلى أن معدل سعر الفائدة على الودائع الادخارية للعام الماضي "Rir₁" يؤثر في حجم المدخرات المحلية للسنة الحالية "Ns"، ويرتبط معه بعلاقة عكسية التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. وأن أي تغيير في معدل سعر الفائدة على الودائع الادخارية للسنة السابقة بوحدة واحدة سيفضي إلى تغيير حجم المدخرات المحلية للسنة الحالية في اتجاه عكسي بمقدار 7445 وحدة تقريباً. ويمكن تبرير ذلك بأن ليبيا بلد إسلامي لا يقبل فيه أفراد المجتمع التعامل بالربا، كونه محرم شرعاً، مما يجعل زيادة سعر الفائدة يساهم بدور كبير في تخفيض حجم الادخار المحلي.

أما بالنسبة لمتغير معدل الإعالة العمرية فقد أظهر هو الآخر قدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في حجم المدخرات المحلية، حيث بينت نتائج التقدير في المدى القصير، أن زيادة نسبة عدد المعالين للعام الماضي "Py₁" سيؤثر تأثيراً عكسياً في حجم المدخرات المحلية للعام الحالي "Ns" ومقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 10%. وذلك يعني أن زيادة نسبة عدد المعالين في العام الماضي بوحدة واحدة سيزيد عنه انخفاض في حجم المدخرات المحلية في العام الحالي بمقدار 1062 وحدة تقريباً. وقد يرجح سبب ذلك إلى زيادة مستوى إنفاق رب الأسرة نتيجة زيادة عدد المعالين في الأسرة الواحدة، بسبب زيادة عدد الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم 15 سنة ولا يعملون في الأسرة الواحدة، بسبب ارتفاع معدلات

البطالة في صفوف الشباب. وهذا من شأنه أن يترتب عنه في نهاية المطاف تآكل المدخرات.

ولغرض التأكد من دقة النموذج ومدى تمثيله للمتغيرات قيد البحث، يمكن النظر إلى قيمة "F" المحسوبة والتي بلغت 18.57503 وقيمة "Prop. F-statistic" بلغت 0.000002، كما يتضح القدرة التفسيرية "R²" للنموذج إذ فسرت المتغيرات الداخلة في النموذج نحو 75% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع.

تشخيص نموذج الدراسة:

لا يمكن التعويل على نتائج التقديرات في تفسير النموذج السابق، إلا بعد التحقق من سلامة النموذج المقدر، الأمر الذي يستلزم التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا وأنه ليس هناك ارتباطات ذاتية متقاطعة معنوية بين البواقي. وذلك بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية المتمثلة في اختبار داربون وتسون "D.W" والتي ظهرت قيمته تساوي 2.1، مما يعني أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي. واختبار "Breusch-Godfrey Serial Correlation LM" والتي بينت نتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي، حيث كانت قيمة "Obs.R² = 0.877643" بمستوى دلالة محسوب "P-Value = 0.488". كما أشارت نتائج اختبار "Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey" إلى خلو النموذج المقدر من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي، حيث ظهرت قيمة "R² = 9.168612"، وبمستوى دلالة محسوب "P-Value = 0.0570". كذلك بينت نتائج اختبار "Jarque-Bera" أن سلسلة البواقي للنموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن النموذج المقدر لا يعاني من

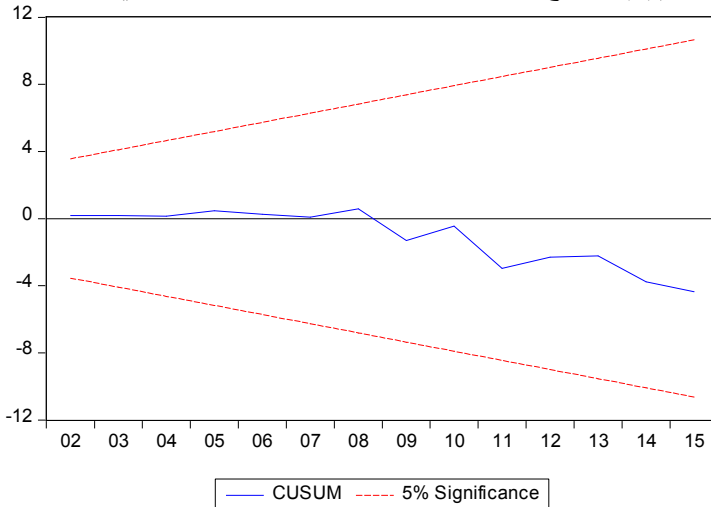
مشكلة التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة الاختبار $J = 0.347059$ بمستوى دلالة محسوب $P\text{-Value} = 0.840692$. ويعرض الجدول (2) نتائج هذه الاختبارات.

جدول رقم (2) يوضح تشخيص بواقي النموذج المقدر

Residual Diagnostic Tests	Obs.R ²	Chi-Square	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	0.877643	0.3488	No
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	9.168612	0.0570	No
Normality test	Jarque-Bera	0.840692	No
	0.347059		

وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، تم إجراء اختبار استقرار النموذج. "Stability Test" وذلك عن طريق استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة "CUSUM" والتي أكدت نتائجه على أن المعاملات المقدر في المعادلة (4) مستقرة هيكلية، عبر الفترة محل الدراسة. ويعرض الشكل (1) اختبار الاستقرار "Stability" في المدى القصير.

الشكل رقم (1) يوضح اختبار الاستقرار "Stability Test" في المدى القصير



الخاتمة

النتائج:

- 1- أشارت نتائج التقدير عن غياب العلاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.
- 2- أسفرت نتائج اختبارات العلاقة السببية، عن وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين حجم المدخرات المحلية والدخل القومي المتاح. كما أظهرت أيضاً النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين حجم المدخرات المحلية ومعدل سعر الفائدة على ودائع الادخار وأن هذه العلاقة تتجه من معدل سعر الفائدة نحو حجم المدخرات المحلية، كذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين حجم المدخرات المحلية ونسبة الإعالة العمرية.
- 3- بينت نتائج التقدير في الأجل القصير عدم قدرة حجم المدخرات المحلية للعام الماضي من الناحية الإحصائية على تفسير التغيرات التي تحدث في حجم المدخرات المحلية للعام الحالي.
- 4- أفصحت نتائج التحليل في الأجل القصير عن عدم أهمية الدخل القومي المتاح للعام الماضي من الناحية الإحصائية في التأثير على متغير حجم المدخرات المحلية للعام الحالي.
- 5- أظهرت نتائج التقدير في المدى القصير أن معدل سعر الفائدة على ودائع الادخار للعام الماضي يؤثر في حجم المدخرات المحلية للعام الحالي ويرتبط معه بعلاقة عكسية الاتجاه التأثير.
- 6- أفادت نتائج التقدير في المدى القصير أن زيادة نسبة عدد المعالين عمرياً للعام الماضي سيكون لها أثر عكسي الاتجاه في حجم الادخار المحلي للعام الحالي.

التوصيات:

- 1- العمل على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع الليبي، من خلال رفع نسبة الضرائب على السلع الكمالية وغيرها من إجراءات التقشف، و التأكيد على أهمية نشر الوعي الادخاري لما له من أهمية في عملية التراكم الرأسمالي.
- 2- تأخير سن التقاعد والحد من البطالة في صفوف الشباب، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تحسين القاعدة الاقتصادية والتركيز على القطاعات الرئيسة مثل الزراعة والصناعات التي تحتاج لكثافة عمالية.
- 3- تعزيز هذه الدراسة من خلال إجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية حول موضوع الدراسة والبحث في المزيد من المحددات البديلة الممكنة لإجمالي المدخرات المحلية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- البنك الدولي، (2016)، "مؤشرات"، (تاريخ الزيارة 2016./12/7) <http://data.albankaldawli.org/indicator>
- جهاد دفع الله عبد الباقي يونس، (2016)، "تقدير دالة الادخار في السودان باستخدام المتغيرات المتباطئة للفترة 1980-2013"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم- السودان، صص 1-80.
- رهام ناصر عرابي الحرازين، (2015)، "تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2013"، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة- فلسطين، صص 1-124.
- سويسي وهيبة، (2015)، "دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)"، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، بسكرة- الجزائر، ص ص 1-123.
- طارق أحمد الرشيد، (2014)، "العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل لمحددات السلوك الادخاري في الاقتصاد السوداني"، مجلة جامعة القضايف للعلوم والآداب، العدد (2)، ص ص 1-19.
- عبد اللطيف عبد الله بركه، (2010)، "تقدير دالة الادخار في السودان خلال الفترة 1990-2008"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم- السودان، صص 1-72.

- عدنان العريبي وربما كنيفاتي، (2014)، "المحددات الرئيسية للإدخار القومي في سورية- دراسة قياسية للفترة 1980-2012"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (2)، ص ص 307-324.

- عمر حسن العبد أحمد، (2005)، "محددات الادخار المحلي في السودان- دراسة تطبيقية للفترة من 1970-2000"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم- السودان، ص ص 1-356.

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2010)، "البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1962-2006"، بنغازي- ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي، (1990-2015)، "التقرير السنوي"، سنوات مختلفة، طرابلس- ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي، (2001)، "الإحصاءات النقدية والمالية (1966-2000)"، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس- ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي، (2011)، "الإحصاءات النقدية والمالية (2000-2010)"، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس- ليبيا.

- وزارة التخطيط، (2014)، "نشرة الحسابات القومية"، الإدارة العامة للحسابات القومية، بيانات غير منشورة. طرابلس- ليبيا.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Abdur Rahman Aleemi and Shuaib Ahmed and Muhammad Tariq, (2015), "The Determinants of Savings: Empirical Evidence From

- Pakista", International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol. (4), No.(1), Pp. 63-71.
- Adelakun, O. Johnson, (2015), "An Investigation of the Determinants of Savings and Investment in Nigeria", International Economics and Business, Vol.(1), No.(2), Pp. 1-16.
 - Adeolu O. Adewuyi and Abiodun S. Bankole AndDamilola F. Arawomo,(2010)," WHAT DETERMINES SAVING IN THE ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATE (ECOWAS)?", Journal of Monetary and Economic Integration ,Vol.(10), No.(2), Pp.71-99.
 - Cyril Ayetuoma O gbokor&ObreinMuineSamahiya, (2014),"A Time Series Analysis of the determinants of Savings in Namibia", Journal of Economics and Sustainable Development ,Vol.(5), No.(8), Pp. 52-63.
 - Eric Perez MwaiNdirangu and Willy Muturi, (2015),"DETERMINANTS OF GROSS DOMESTIC SAVINGS IN KENYA 1970-2013", International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol.(3), No.(7), Pp.157-187.
 - HafizahHammad Ahmad Khan and Hussin Abdullah,(2010),"Saving Determinants in Malaysia (Penentu Tabungan di Malaysia)", JurnalEkonomi Malaysia, Vol.(44), Pp.23 – 34.
 - Haile AdemeAyalew,(2013),"Determinants of domestic saving in Ethiopia: An autoregressive distributed lag (ARDL) bounds testing approach", Academic Journals- Journal of Economics and International Finance, Vol.(5), No.(6), Pp. 248-257.

- Khalil Ahmad and Haider Mahmood,(2013),"Macroeconomic Determinants of National Savings Revisited: A Small Open Economy of Pakistan", World Applied Sciences Journal, Vol(21), No.(1), Pp.49-57.
- Paresh Narayan and Saud AL Siyabi,(2005),"An Empirical Investigation of the Determinants of Oman's National Savings", Economics Bulletin, Vol.(3), No.(51), Pp. 1-7.
- Paul AdjeiKwakwa, (2016), "Determinants of National Savings: A Short and Long Run Investigation in Ghana", KJBM, Vol.(5), No.(1), Pp. 1-15.
- Salih Mustafa Ahmed Mualley, (2011),"Determinants of Savings: An Empirical Evidence from African Countries, 1990-1999", Al-bahth Journal, Vol.(9), Pp. 21-30.
- SidratJilani and Salman Ahmed Sheikh and, Farooq-E-Azam Cheema and Ahsan-ul-Haq Shaik,(2013),"Determinants of National Savings in Pakistan: an Exploratory Study", Asian Social Science, Vol. (9), No.(5) , Pp. 254-262.
- Arifuzzaman Khan and SandipSarker, (2016),"Determinants of Gross Domestic Savings in Bangladesh: Evidence from Time Series Analysis", Proceedings of Dhaka International Business and Social Science Research Conference, Westin Hotel and Uttara University, Dhaka, Bangladesh, 20-22 January, Pp. 333-352.
- Bosede Victoria Kudaisi, (2013),"Savings and Its Determinants In West Africa Countries",Journal of Economics and Sustainable Development, Vol. (4), No. (18), Pp. 107-119.

- Girish jain and Meenubaliyan, (2014),"Determinants of saving and investment in India", Scientific Society of Advanced Research and Social Change, SSARSC International Journal of Geo Science and Geo Informatics, Vol.(1), No.(1), Pp. 1-13.
- KivançHalil ARIÇ,(2015),"Determinants of savings in the APEC countries", Theoretical and Applied Economics, Vol. (XXII), No.(2), Pp.113-122.
- KivançHalil ARIÇ,(2015),"Determinants of Savings in The Middle East Countries", Kocaeli Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, KOSBED, 29: pp.23 – 36.
- Manamba Epaphra,(2014),"Empirical Investigation of the Determinants of Tanzania's National Savings", Journal of Economics and Development Studies, Vol. (2), No. (4), Pp. 223-241.

الملاحق

ملحق (1) نتائج اختبار ديكي فلر المعدل (ADF)

Variables	Level		1 st difference		2 nd difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
Ns*	-3.042644 0.0479	-2.129337 0.4999	-10.84587 0.0000	1.522160 0.999	-7.275070 0.0000	-6.991160 0.0001
Yd	-0.485225 0.08779	-2.443203 0.6966	-4.072639 0.0046	-4.14309 0.0170	-	-
Rir	-0.135161 0.9349	-1.753084 0.3758	-6.478909 0.0000	-6.478907 0.0000	-	-
Inf	-2.085122 0.2518	-1.995331 0.5755	-4.955507 0.0006	-4.392684 0.0105	-	-
Bd	-4.264578 1.0028	-4.166683 0.0157	-	-	-	-
Py	-3.374458 0.0224	-0.705093 0.9610	-0.055516 0.9550	-3.599915 0.0512	-4.991941 0.0006	-4.822630 0.0042
Dm	-2.093585 0.2488	-1.542754 1.0000	-0.198732 0.9246	-7.749295 0.000	-4.986274 0.0007	-5.3302086 0.0017

*استقر عند الفرق الثالث

ملحق (2) نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)

Variables	Level		1 st difference		2 nd difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
Ns	-1.415849 0.85583	-4.003784 0.0221	-10.85204 0.0000	-10.61276 0.0000	-	-
Yd	-1.057072 0.7161	-4.205624 0.0144	-11.66016 0.0000	-11.40349 0.0000	-	-
Rir	-0.135161 0.9349	-1.753084 0.6966	-4.077015 0.0046	-4.113948 0.0181	-	-
Inf	-2.05835 0.2648	-1.963714 0.5919	-5.151864 0.0004	-5.476450 0.0009	-	-
Bd	-4.261111 0.0029	-4.163542 0.0158	-	-	-	-
Py	-4.292174 0.00026	1.448745 0.9999	0.105308 0.9594	-3.579145 0.0533	-5.378720 0.0002	-5.141342 0.0021
Dm	-2.504510 0.1264	-2.595681 0.2849	-7.593364 0.0000	-9.161026 0.0000	-	-